للردّ على الأخطار التي تحيق بمياه الليطاني هو قرار صدر عن مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤ يقضي بتنفيذ سلسلة من العمليات الفنيّة في كلّ من لبنان وسورية والأردن، هدفها تأمين استثمار مياه روافد نهر الأردن ونهر الليطاني لصالح اقتصاد بلديهما، فتعهد المؤتمرون، آنذاك، بتمويل المشروع، وشكلوا قيادة عربية عليا لاتخاذ مايلزم من تدابير لحماية أعمال التمويل. وتلخّصت العمليات التي كان يقضي هذا المشروع العربي بتنفيذها في: أولاً، تحويل مياه ينابيع الحاصباني وشبعا في منطقة الحاصباني الأعلى من لبنان عبر نفق في كوكبا الى حوض الليطاني، وتخزينها في ميفدون لتستثمر في ريّ أراضي منطقة النبطيّة في لبنان الجنوبي؛ ثانياً، تنفيذ مايلزم من انشاءات لاستثمار مايمكن استثماره من ينابيع الوزّاني وسريد في لبنان وبانياس في سورية، في ريّ الأراضي الملائمة للزراعة في المناطق القريبة منها، وتجميع ونقل الفائض الباقي من مياهها عبر قناة بسعة ١٤ م٣ في الثانية، تخترق الجبهة السورية الى وادي الرقاد، أحد روافد نهر اليرموك، ليجري استثمارها في الأردن؛ ثالثاً: انشاء سدّ في موقع الخيبة على نهر اليرموك أمام تلاقيه مع وادي الرقاد، لتخزين المياه المحولة من لبنان وسوريا في خزان يتسع الى ٢٠٠ مليون م٣، وتنظيم نقلها الى قناة الغور الشرقية في الأردن لاستثمارها؛ رابعاً: تغلية قناة الغور الشرقية لمضاعفة تصريفها من ١٠ الى ٢٠ م٣ في الثانية؛ خامساً: انشاء السدود والأقنية اللازمة لنقل المياه عبر نهر الأردن الى الضفة الغربية لري أراضي غورها وجوراها(٧).

لكن اسرائيل كانت بالمرصاد لهذه المحاولة، فعطلتها بسبب عدم وجود حماية عربية ودولية لها، بوليس دولي أو مراقبين دوليين، حسب ما كان قد اقترح آنذاك عميد الكتلة الوطنية في لبنان الأستاذ ريمون اده، وهو أحد أبرز النواب والسياسيين اللبنانيين الوطنيين، ولو بلغ المشروع العربي نهايته الناجحة، لأدّى دون شكّ الى مضايقات في اقتصاديات اسرائيل؛ اذ بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ احتلت اسرائيل كل مواقع المشروع في سورية، وباتت كل مياه نهر الأردن وروافده تحت تصرّفها. كما أن احتلالها للبنان قد يضعف ورقة المساومة اللبنانية حول موضوع المياه اللبنانية والحدّ من أطماع اسرائيل في هذا الخصوص.

لبنان بحاجة الى كلّ مياهه

حسب دراسات وزارة الزراعة اللبنانية، فان المساحة المرويّة في لبنان لا تتعدى الـ ٤٥ ألف هكتار، بينما المساحة المطلوب ريّها هي في حدود ٣٦٠ ألف هكتار.

ومنطقتا الجنوب والبقاع ــ وحدهما ــ في حاجة الى مليار م٣ من المياه سنوياً يستخدم منها للريّ ٨٠٠ مليون م٣ وللشفّة ٨٥ مليوناً، و١١٥ مليوناً للصناعة؛ وبناء عليه فلو استعملت كل مياه أنهار بيروت والدامور وبسيري والحاصباني والليطاني، لتمكن الحصول على ٦٦٠ مليون م٣ فقط؛ ويبقى لبنان بحاجة الى ٣٤٠ مليوناً يمكن أن يؤمن منها سدّ ميفدون ١٠٠ مليون م٣، دون اهمال فرضية تغذيته بمياه الحاصباني التي يجب أن تصل اليه بواسطة قناة ونفق.

هذا الواقع عرض بالتفصيل في دراسة وضعها الأستاذ انطوان فتّال، المستشار القانوني في وزارة الخارجية اللبنانية، وقدّمت الى السيد هنري كيسنجر أثناء زيارته